MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

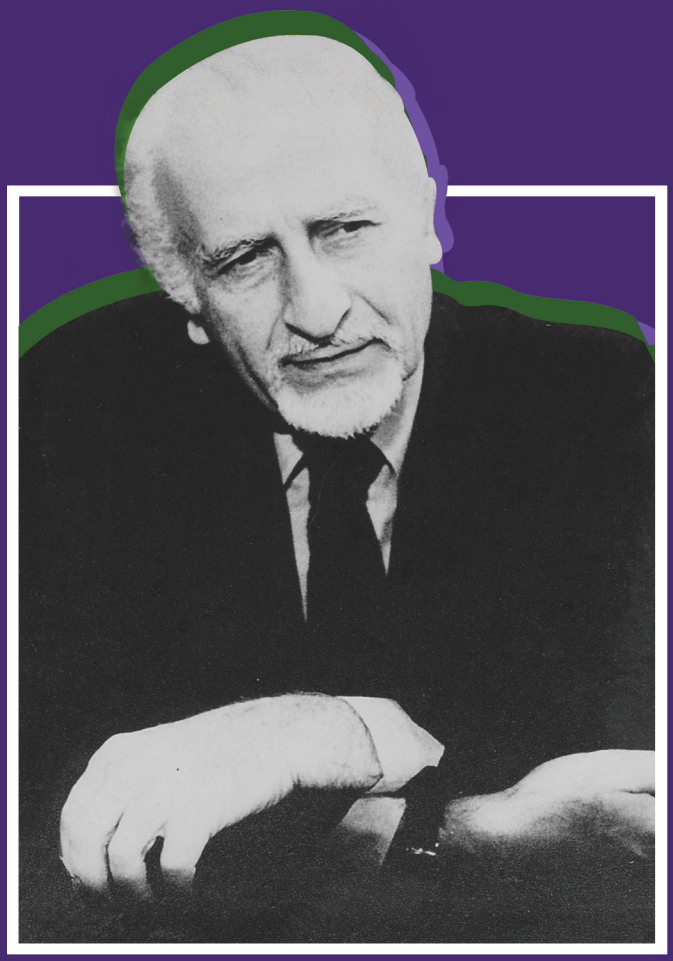

محاضرة يوسف صايغ التنموية

2025

محاضرة يوسف صايغ التنموية

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

يكرس معهد ماس جهوده لإنتاج بحوث اقتصادية تحليلية عالية الجودة حول قضايا وسياسات التنمية في فلسطين. وتهدف أبحاث المعهد إلى المساهمة بدعم قرارات السياسة الاقتصادية وزيادة الوعي العام بالظروف والفرص الخاصة والإشكالية للتنمية الفلسطينية. ولقد كان البروفيسور يوسف صايغ عضواً في أول مجلس أمناء للمعهد.

يوسف عبد الله صايغ (1916-2004)

البروفيسور يوسف صايغ هو واحد من أبرز الاقتصاديين العرب في القرن العشرين، وكان ناشطاً سياسياً وباحثاً وشخصية وطنية بارزة، كرس تفكيره وكتاباته النقدية لخدمة قضية شعبه. وكان رائداً في بحوث التكامل الاقتصادي العربي وآفاق التنمية المستدامة في فلسطين، مما مهد الطريق لتصبح هذه المواضيع تخصصات بحد ذاتها. ولقد عُرف باستقلاله الفكري ومواقفه المبدئية خلال وجوده كعضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حيث لعب دوراً في بناء قدراتها في التخطيط الاقتصادي الاستراتيجي. ولقد توج الأستاذ يوسف صايغ حياته المهنية ودوره الوطني بعمله الدؤوب في قيادة الفريق الذي قام بإعداد البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الفلسطيني 1994-2000 بتكليف من منظمة التحرير الفلسطينية، الذي تم نشره في 1993.

سلسلة محاضرات يوسف صايغ التنموية

هي محاضرة اقتصادية حول قضايا التنمية الاقتصادية المختلفة، ترمي إلى إحياء ذكرى البروفيسور يوسف صايغ ودوره الرائد في دراسات التنمية والتطوير للاقتصاد الفلسطيني، يقدمها في كل عام واحد من أعلام الاقتصاد والتنمية. وتم لغاية الآن عقد المحاضرات التالية:

المحاضرة الرابعة عشرة في العام 2025

يلقيها أستاذ التاريخ في جامعة كولومبيا، ومدير المعهد الأوروبي ورئيس لجنة الفكر العالمي التابعان للجامعة. وهو حاصل على شهادة الدكتوراة في تاريخ الاقتصاد (1996) من كلية لندن للاقتصاد (LSE).

المحاضرة الثالثة عشرة في العام 2022

ألقاها البروفيسور فضل مصطفى النقيب، أستاذ فخري في كلية الاقتصاد جامعة واترلو-كندا، تحت عنوان "قراءة في حاضر ومستقبل التنمية الاقتصادية في المشرق العربي".

المحاضرة الثانية عشرة في العام 2021

ألقاها البروفيسور جوزيف ستيغلتس، أستاذ اقتصاد في جامعة كولومبيا والحائز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية 2001، تحت عنوان "التنمية في ظل الصعاب: التحدي العالمي".

المحاضرة الحادية عشر في العام 2020

ألقتها البروفيسورة ماريانا مازوكاتو، أستاذة اقتصاد الابتكار والقيمة العامة في جامعة كلية لندن ومؤسسة ومديرة معهد الابتكار والغرض العام في الجامعة، تحت عنوان "تحقيق النمو الشامل والمستدام المبني على الابتكار كمقياس مستجد للقيمة".

المحاضرة العاشرة في العام 2018

ألقاها البروفيسور ايريك راينرت، أستاذ حوكمة التكنولوجيا واستراتيجيات التنمية في جامعة تالين للتكنولوجيا في استونيا، مؤسس ورئيس مجلس إدارة "The Other Canon" (العقيدة الأخرى)، وهي بعنوان "التنمية الاقتصادية: دروس من عهد ما بعد الحرب الباردة".

المحاضرة التاسعة في العام 2017

ألقاها البروفيسور هاينر فلاسبيك، جامعة هامبورغ، ألمانيا، والمدير السابق لشعبة العولمة واستراتيجيات التنمية التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وهي بعنوان "السياسة الاقتصادية في عصر جديد من الليبرالية إعادة التفكير جذرياً أمر لا مفر منه".

المحاضرة الثامنة في العام 2016

ألقاها البروفيسور عاطف قبرصي، أستاذ الاقتصاد في كلية الاقتصاد، جامعة ماكماستر، كندا، وهي بعنوان " التنمية العربية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس".

المحاضرة السابعة في العام 2015

ألقتها البروفيسورة جياتي غوش، أستاذة الاقتصاد في مركز الدراسات الاقتصادية والتخطيط، كلية العلوم الاجتماعية، في جامعة جواهر لال نهرو، نيودلهي- الهند، وهي بعنوان " اتفاقيات التجارة وتأثيرها على المشروع التنموي".

المحاضرة السادسة في العام 2014

ألقاها البروفيسور ماثياس ڤايتر، أستاذ الدراسات التنموية في جامعة هومبولدت في برلين-ألمانيا، وهي بعنوان "نموذج ثلاثي المستويات للتغير الاجتماعي: تحليل وتصميم مسارات التحول الاجتماعي".

المحاضرة الخامسة في العام 2013

ألقاها البروفيسور روبرت ويد، أستاذ الاقتصاد السياسي والتنمية، كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وهي بعنوان "السياسة الصناعية الجديدة: الدولة الريادية كعنصر مكمل لأصحاب المشاريع الخاصة".

المحاضرة الرابعة في العام 2012

ألقاها الدكتور جورج العبد، مستشار ومدير قسم أفريقيا والشرق الأوسط في معهد التمويل الدولي- واشنطن، وهي بعنوان "الاقتصاد السياسي للتغيير في العالم العربي".

المحاضرة الثالثة في العام 2011

ألقاها البروفيسور عصام شحرور، وهو محاضر في الهندسة المدنية والحضرية في جامعة العلوم والتكنولوجيا– ليل، فرنسا. وكان عنوان المحاضرة "مجتمع المعرفة: التحديات والفرص للتنمية الاقتصادية والإقليمية - دور مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي".

المحاضرة الثانية في العام 2010

ألقاها البروفيسور مشتاق خان، وهو محاضر في الاقتصاد في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية- جامعة لندن، وهو عضو في لجنة الخبراء في الإدارة العامة التابعة للأمم المتحدة. متحدثاً حول "استراتيجيات بناء الدولة في مرحلة ما بعد أوسلو ومعيقاتها".

المحاضرة الأولى في العام 2009

تم تنظيمها بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) وألقاها السيد جومو كوامي سنداراام، الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية في منظمة الأمم المتحدة، وهو شخصية بارزة في اقتصاديات التنمية والناشط من اجلها، متحدثا حول "إستراتيجية التنمية: دروس من الأزمة الاقتصادية العالمية".

محاضرة يوسف صايغ التنموية 2025

الاقتصاد في وجه الإبادة
إعادة الإعمار والتنمية ما بعد الحرب - دروس من التاريخ وسياسات لفلسطين

يقدمها

البروفيسور آدم تووز

أستاذ التاريخ، جامعة كولومبيا، الولايات المتحدة الأميركية

يعطي عنوان محاضرة يوسف صايغ التنموية لهذا العام انطباعا مألوفا، يكاد أن يكون "طبيعيا." ففي خضم الحرب، يغدو من الطبيعي التفكير في "اليوم التالي". فعند رؤية الدمار، من الطبيعي التفكير بإعادة الإعمار. على نفس المنوال، سنفكر بالتنمية عندما نصطدم بمجتمعٍ ذو دخلٍ ماليّ معين.

فيما يخص التاريخ، أين يسعنا أن نجد العظة والحكمة سوى في كتب التاريخ؟ أوليس التاريخ الاقتصادي حجر الأساس؟ الوتد والقوة الدافعة على المدى الطويل؟

إذا كان الحديث عن أوكرانيا، ميانمار، أو السودان، -ورغم أني لا أعلم إن كنت سأعطي إجاباتٍ جيدة- إلا أنني أشعر بأنني أعرف من أين سأبدأ إجابتي عن الأسئلة المطروحة، من "إعادة الإعمار والتنمية بعد الحرب – دروس من التاريخ".

ليس محض صدفة!

إن علم الاقتصاد، كما نعرفه اليوم، قد خلق لكي يجيب عن أسئلةٍ كهذه؛ فالاقتصاد الحديث، كأحد فروع العلوم المتخصصة، له منابع مختلفة، لكن، ما أدى إلى ظهور علم الاقتصاد الكلي في القرن العشرين كان الحاجة القوية إلى التعبئة الحربية وإعادة الإعمار بعد الحروب. لدينا تاريخٌ طويل نستند إليه عند رسم هذه المعالم، وقد يكون فكر جون مينارد كينز بعد الحربين العالميتين إحدى الأمثلة على ذلك.

حتى أن بعض مدارس الفكر الفلسفي التاريخي – ما يسمى بمدرسة التجارة الحسنة (Doux Commerce) - ترى الاقتصاد كترياق شافي قادر على إنهاء الاضطرابات والصراعات التي تولد الحروب. من هذا المنظور، فإن الانتقال من صنع الحرب إلى التفكير باقتصاد ما بعد الحرب بذاته علامةٌ تبشر بالخروج من أزمة وإيجاد الحلول.

من الطبيعي أن يبحث معهد "ماس" عن عنوانٍ مطمئن ذا نغمةٍ مألوفة. بيد أنه في اللحظة الراهنة، وفيما يخص فلسطين بالذات، يبدو العنوان الأصلي "إعادة الإعمار والتنمية بعد الحرب – دروس من التاريخ وسياسات لفلسطين" بالنسبة لي مزعجا لدرجة قد لا تطاق. ستجيب هذه المحاضرة عن طيفٍ من الأسئلة، البعض منها قد لا نستطيع أن نجد له إجابة بسيطة يمكننا أن نتفق عليها.

هل ما تعانيه فلسطين، وهل ما تفعله إسرائيل، يعدّ حربا؟ إذا كان هناك دمار، فما الهدف منه؟ هل الهدف منه عسكريّ؟ لا، فالهدف المعلن من هذا الدمار هو التطهير العرقي بوتيرةٍ ومستوى يفيان بأن يوصفا بالإبادة الجماعية.

بما أن هذا الدمار مستمر حتى اللحظة، هل من المسموح الحديث عن إعادة الإعمار؟ ففي حال صمتت المدافع، ستكون الإغاثة والتعافي بكل تأكيد الأولوية القصوى على مدار شهور طويلة.

هل تحتاج فكرة "إعادة الإعمار (reconstruction)" بحد ذاتها أن يدافع عنها في وجه المشاريع التي تسمى مجازا، بمشاريع "إعادة التشكيل reconstitution)) والتي تعتمد بالإساس على المحو والضم والتوسع الاستيطاني-الاستعماري؟ في هذا السياق، لابد أن نعي أن خطة" صندوق غزة لإعادة التشكيل، وتسريع النمو الاقتصادي والتحول GREAT " والتي تبنتها إدارة دونالد ترامب كإحدى نزواته المروعة، ما هي إلا خطة إعادة تشكيل لا إعادة إعمار.

ألا تشكك تلك الخطط الضخمة المفروضة من جهات خارجية، بالأساس، بوجود كيان مستقل لدولة فلسطين؟ وما يتبع ذلك من سياسات تنموية سوف تطبق على هذا الكيان، أي "الدولة المستقلة"؟

إذن، هل سيكون هناك اقتصاد كلي لفلسطين يمكننا أن نتكلم عنه خلال السنوات القادمة؟ أو ربما فقط اقتصاد كلي للبقاء والنزوح؟ ومتى يكون تعبيرنا عندما نتحدث عن "اقتصاد وطني" بدلا من مجموعة متناثرة من الجيوب هنا وهناك طمسا للحقيقة؟

فيما يخص الوعد القائل بأن التاريخ الاقتصادي يمكن أن يولّد بعض الثقة بفهمنا للواقع، أو حتى قد يُشكّل في حد ذاته "مسارا للسلام،" ربما يجب علينا أن نعترف بأن هذا الوهم ذاته أيضا تاريخي؟ آلا، يعود لحقبة "حل الدولتين" المندثرة والوعد بـ"شرق أوسط جديد"؟

بدون حكم مسبق على الإجابات، علينا أن نصّر على طرح تلك الأسئلة، ونحاول أن نقدم إجابةٍ عقلانية إن أردنا أن نعطي هذه اللحظة الحرجة حقها.

في هذه المحاضرة، أشعر بأنني مجبر بأن أسأل الأسئلة التالية:

- ◊ كيف يمكننا أن نفكر بالاقتصاد بشكل مختلف إذا ما تخلينا عن مفهومنا السابق والمألوف لإطار "اليوم التالي"؟
- ◊ ماذا لو أننا لم نندفع نحو المفاهيم والأفكار المسبقة لدينا حول "إعادة الإعمار"؟
- ◊ ماذا لو أننا واجهنا حقيقة أن "التنمية" ليست ملاذا من منطق القوة، بل هي محاولة لإعادة تشكيل هذه القوى؟
- ◊ كيف يمكن للباحث والمتخصّص أن يقوم بالتحليل الاقتصادي ويفهم التاريخ الاقتصادي في وجه مشروعٍ إبادة يقوم على محو الآخر، وفي وجه عدوانٍ مستمر مدعوم من أعتى اقتصادات العالم وأعظم القوى العالمية؟

البروفيسور آدم تووز

أستاذ التاريخ- جامعة كولومبيا

السيرة المختصرة

يدرّس آدم توز مادة التاريخ في جامعة كولومبيا-الولايات المتحدة الأمريكية (يشغل كرسي شيلبي كولوم ديفيس للتاريخ) بالإضافة لمناصب عدة في الجامعة، منها مدير المعهد الأوروبي، المعني بالدراسات الأوروبية، ورئيس لجنة الفكر العالمي، المعنية بتعزيز المعرفة والمشاركة بالقضايا العالمية. قبل عمله في جامعة كولومبيا، عمل تووز محاضرا في جامعتي ييل وكامبريدج.

حصدت خمسة من كتبه المنشورة جوائز عالمية، منها جائزة ليونل غيلبر (Lionel Gelber Prize) التي تمنح لأفضل الكتب الإنجليزية عالميا التي تعنى بالسياسة الخارجية والقضايا الدولية، وقد فاز بها كتابه "انهيار: كيف غيّر عقد من الأزمات المالية العالم" العام 2019 وهو يتناول تاريخ الأزمة المالية العالمية لعام 2008. كما يعمل تووز حاليا على كتابٍ جديد يدور حول الاقتصاد السياسي العالمي للأزمة المناخية. إضافةً لما نشره من كتب، يكتب تووز في صحيفتي "الفاينانشال تايمز (Financial Times) و "فورين بوليسي (Foreign Policy magazine) بينما يعمل مقدما لبرنامج "بودكاست" وكاتبا على منصة "سبستاك Substack" لنشرة "الكتاب البياني Chartbook" الخاصة به.

وهو يحمل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد (1989) من جامعة كينغز كوليدج- كامبريدج (King's College-Cambridg)، وشهادة الدكتوراة (1996) في تاريخ الاقتصاد من كلية لندن للاقتصاد (London School of Economics).

تضم قائمة مؤلفاته الأخرى:

- أجور الدمار: بناء وانهيار الاقتصاد النازي (2006)
- الطوفان: الحرب العظمى وإعادة تشكيل النظام العالمي (2014)
- الإغلاق: كيف هزّ كوفيد الاقتصاد العالمي (2021)

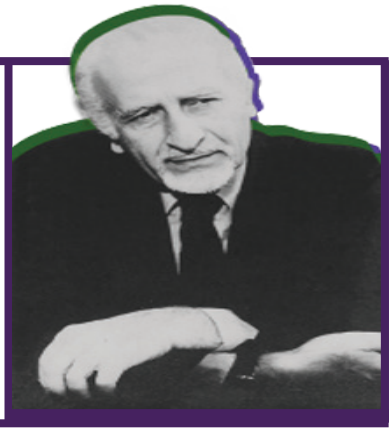

يوسف عبد الله صايغ

(2004-1916)

سيرة حياة

ولد البروفيسور يوسف صايغ عام 1916 في البصّة في الجليل الفلسطيني، وعاش وعمل في فلسطين منذ 1925 حتى النكبة عام 1948. حصل صايغ على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال عام 1937 ودرجة الماجستير في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية في بيروت ثم حصل على الدكتوراه في الاقتصاد السياسي عام 1957 من جامعة جونز هوبكنز. وخلال عمله في القدس ألف الأستاذ يوسف صايغ عام 1946 دراسة عن "الأرضي العربية في فلسطين" وهي دراسة تم تضمنيها في التقرير المقدم إلى اللجنة الأنجلو- أمريكية لاستقصاء الحقائق، وفي هذه الدراسة وضع نظاماً مبتكراً لتقييم أسعار الأراضي. وفي السنة التي سبقت النكبة تم تعيين يوسف صايغ مديراً لـ "بيت المال" (الخزينة الوطنية)، حيث ابتدع نظاماً مبتكراً يجمع بين ضريبة الأفراد وضريبة الدخل.

أصبح الدكتور صايغ عند عودته إلى الجامعة الأمريكية في بيروت أستاذاً للاقتصاد بين العام 1957 وحتى 1974. وخلال هذه الفترة كان أيضا أستاذاً زائراً في جامعات هارفارد وبرنستون واكسفورد. عمل البرفيسور صايغ عقب ذلك مستشاراً لعدد من المنظمات الاقتصادية، مثل الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية، ومركز أكسفورد للطاقة. كما كان يوسف صايغ عضواً مؤسساً لمركز دراسات الوحدة العربية ومنتدى الفكر العربي ومنتدى البحوث الاقتصادي.

كان البروفيسور يوسف صايغ عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني منذ إنشاء منظمة التحرير عام 1964. وانتخب عضواً في لجنتها التنفيذية عام 1968-1969. كما أسس يوسف صايغ مركز التخطيط الفلسطيني التابع للمنظمة وكان أول مدير للمركز في الفترة بين -1986

1971. ثم أصبح مديراً للصندوق القومي الفلسطيني لمنظمة التحرير وعضواً في اللجنة التنفيذية مرة ثانية بين الأعوام 1971-1974. وفي السنوات بين 1990 وحتى 1993 شكل الأستاذ يوسف صايغ فريقاً من الاقتصاديين والخبراء الذي قام تحت إشرافه بإعداد "البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الفلسطيني 1994-2000"، وهو البرنامج الذي هدف إلى توجيه عملية بناء الاقتصاد الفلسطيني الجديد الذي كان يفترض ان ينبعث بعد زوال الاحتلال الإسرائيلي وأثر عملية السلام في الشرق الأوسط.

تمحورت كتابات الأستاذ يوسف صايغ على تحديات التنمية في دول العالم الثالث، والعالم العربي على وجه الخصوص. ولقد كتب كذلك عن اقتصاديات النفط وحول آفاق التكامل الاقتصادي العربي وقطاع الأعمال اللبناني ومواضيع غيرها. هذا بالإضافة إلى ما يزيد على سبعين مقالة باللغة العربية والإنجليزية، كما نشر الأستاذ يوسف صايغ 28 كتاباً نخص بالذكر منها المؤلفات التالية لما ساهمت به من فتح آفاق جديدة:

- الأثر الاقتصادي لمشكلة اللاجئين العرب على لبنان وسوريا والأردن (1955).
- الاقتصاد الإسرائيلي (بالانجليزية عام 1963 وبالعربية عام 1966).
- الريادة في مجال الأعمال في لبنان: دور الريادي في الاقتصاديات النامية (1962).
- اقتصاديات العالم العربي (1978).
- محددات التنمية الاقتصادية العربية (1978).
- النفط العربي وقضية فلسطين في الثمانينات (1981).
- الاقتصاد العربي: الأداء الماضي وآفاق المستقبل (1982).
- سياسات النفط العربية في السبعينات (1983).
- المقومات الاقتصادية لدولة فلسطين المستقلة (1991).
- التنمية المستعصية: من التبعية إلى الاعتماد على الذات في المنطقة العربية (1991).

يوسف صايغ ومآثره
في اقتصاديات التنمية في فلسطين

رجا الخالدي

مدير عام معهد ماس

من بين مساهمات يوسف صايغ في الفكر التنموي الفلسطيني هناك مفهومين بارزين في أعماله حول هذا الموضوع. وفي كلتاهما، فإن تناوله للحقائق الأساسية حول العلاقة بين التنمية والسيادة والحرية تنطبق على أي شعب، بإطار دولة أو بدونه، يناضل لبلورة رؤية لتقرير مصيره الاقتصادي في عالم يتزايد فيه الانفتاح والترابط الاقتصادي. وفي السياق الفلسطيني ما زالت أفكاره صامدة وملائمة مع مرور الزمن والتجارب الفعلية في مجال السياسة الاقتصادية.

لقد نشر أول تحليل معمق للأستاذ صايغ حول الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال في منتصف الثمانينات. وكان قد تميزّ فكره منذ ذلك الحين بالإصرار المتواصل على عدم توافق التنمية مع الاحتلال الأجنبي وهو القائل "إن الاحتلال الطويل المدى يخلق أرضية معادية للتنمية". وقد تكون فلسطين شَهدت بعض النمو الاقتصادي تحت الاحتلال بعد عام 1967 إلا أن صايغ كان أحد القلائل الذي أشاروا إلى أن هذا النمو وحده لا يساوي التنمية. وفي حين اعتقد بعض الاقتصاديين الفلسطينيين وبعض المنظمات غير الحكومية أنه قد يكون هناك مجالاً "للتنمية تحت الاحتلال" لم يكن صايغ ليقتنع بذلك. وكانت المقاومة التنموية والصمود بالنسبة له هي السياسة الأفضل والأكثر جدوى في غياب السيادة الوطنية. "إن التكهن حول إمكانية تحقيق التنمية في الأراضي المحتلة لهو تمرين عقيم، حيث أنه لا يمكن إلا بعد زوال الاحتلال السعي بدرجة مقبولة من الأمل لوضع وإتباع تصور تنموي وطني متكامل ونشط".[1]

انه لمن المؤسف حقا أن هذه الحكمة لم تترجم في رؤية وسياسة اقتصادية ملموسة في فلسطين بعد توقيع اتفاقيات 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. بل على

1 «Dispossession and pauperization: the Palestinian economy under occupation» in Abed, G. (ed), The Palestinian economy: studies in development under prolonged occupation, (New York, Routledge, 1988) pp. 279-280.

العكس من ذلك فقد أهمل كثير من صانعي القرار والاقتصاديين والمنظمات الدولية الدروس المستقاة من العقدين السابقين تحت الاحتلال. واستمر هؤلاء بإتباع مفاهيم وأطر هشة في إدارة التنمية تحت الاحتلال.

وفي هذه الأثناء أنهى صايغ أعظم انجازاته وهو إعداد "البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الفلسطيني 1994-2000" الذي صدر عن منظمة التحرير الفلسطينية. وكان هذا المشروع الطموح والذي لا يمكن إلا لشخص بمؤهلاته الوطنية والفكرية أن يقوده، هو "الخطة الأساس التي تم نسخها، وإن كان بشكل صوري فقط، من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية في السنوات التالية وبصياغات مختلفة بدءاً من "خطة التنمية الفلسطينية" في منتصف التسعينات وحتى "خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية" في 2010. وخلافاً لهذه الخطط التي كانت تهدف للتوفيق بين احتياجات السلطة الوطنية للتمويل وأولويات المانحين في عملية إعادة الإعمار، فإن الخطة الأصلية عبرت عن رؤية وطنية إستراتيجية متساوقة مع برامج قطاعية مترابطة وشكلت بياناً للمبادئ والممارسات الاقتصادية المتعلقة بشكل مباشر باحتياجات اقتصاد منبعث بعد احتلال مطول.

ومن بين الملامح المميزة لخطة التنمية الأصلية أنها دعمت التقاليد الفكرية التي أرساها الأستاذ صايغ والحقائق السياسية الأساسية التي سبق له التعبير عنها. هذا ولاحقاً لرؤيته السابقة حول الاحتلال والتنمية، فقد سعى صايغ لتعريف مبادئ وأسس الجدوى الاقتصادية أو ما أطلق عليه اسم "مقومات" التنمية الفلسطينية. وهنا أيضاً لم يترك مجالاً للارتباك إذ بالرغم من "ترتيبات الحكم الذاتي الفلسطيني" الموروثة من اتفاقيات أوسلو فإنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة في فلسطين إلا عبر تحقيق السيادة، وحتى ذلك الحين فإنه لا يمكن توجيه الاقتصاد نحو السيادة والتنمية إلا بإتباع برنامج وطني وسياسة ابتداعية لإعادة هيكلة وبناء الاقتصاد.

إن هذه الرؤية الجلية جداً والمهملة من قبل صانعي القرار بالرغم من ذلك خلال ما يزيد على العشرين سنة الماضية منذ طرحها هي بمثابة الميراث الباقي ليوسف صايغ في ميدان فكر التنمية الاقتصادية الفلسطيني. وعلى مدى سنوات الحكم الذاتي التي سبقت انتفاضة الأقصى ومنذ بدء الاستعدادات التجريبية لإقامة الدولة فإن العبرة الأكثر أهمية ليوسف صايغ ما زالت تنتظر الإدراك والتقدير.

يوسف صايغ ومآثره في التكامل الاقتصادي العربي

ليلى فرسخ[2]

أستاذة ورئيس قسم الاقتصاد السياسي
جامعة ماساتشوستس
الولايات المتحدة الأمريكية

كان يوسف صايغ اقتصادياً تنموياً من الطراز المميز، وقومياً عربياً عميقاً حين قال منذ 1961 أن التنمية ليست ثراءً ونمواً فحسب بل هي "توزيع أفضل للدخل وزيادة الرفاه للجماهير". وأضاف أنه حينها فقط "يمكن أن يقال أن مجتمعاً ما قد حقق التنمية بالمعنى الكامل من حيث شمولية التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ذلك لان محتوى التنمية هو محتوى اجتماعي وسياسي وتقني بمقدار ما هو اقتصادي". ولقد رأى صايغ التنمية مسعىً فردياً كما هي مشروعاً وطنياً/ جمعياً على حد سواء للوصول إلى التمكين الاقتصادي والاجتماعي. إن التنمية بنظر يوسف صايغ هي عدالة اجتماعية وتوزيع للثروة، وهو مفهوم أكثر شمولية وأوسع مما هو شائع اليوم بأن النمو الاقتصادي يؤدي تلقائياً إلى تحسين حال الفقراء.

كان البروفيسور صايغ مهتماً بالتنمية المستدامة، أو ما كان يعرف حينها بالنمو المتوازن. وفي وقت كان فيه كبار اقتصاديي التنمية، أمثال روستو Rostow وغيره، يؤكدون على أهمية النمو الصناعي في الدول النامية، كان صايغ يركز على أهمية التطوير الزراعي. ومثله مثل آرثر لويس من قبله، فقد كانت حجته أن الزراعة لا تلعب دوراً في توفير الغذاء للسكان فحسب بل أيضاً في توفير المدخرات الضرورية للاستثمار في الصناعة. وفوق هذا كله فإن النمو الزراعي يعتبر مركزياً في عملية توزيع الثروة على الفقراء وبالتالي خلق مجتمع أكثر عدالة ومساواة. هذا ولم يتوان الدكتور صايغ عن الدعوة إلى الإصلاح الزراعي، وجادل ضد الاعتماد على قوى السوق وحدها لدفع الإنتاجية الزراعية والرفاه الاجتماعي.

ركز صايغ في كتاباته حول اقتصاديات النفط في الدول العربية على ضرورة التنمية المتكاملة للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وعلى ضرورة استثمار عائدات النفط لتطوير

2 هذه مقاطع من دراسة عن الدكتور يوسف صايغ أعدتها الباحثة بعنوان:
"Development and Occupation: Revisiting Palestinian Economy in Light of Yusuf Sayigh's Legacy", inMichael Hudson (ed.), Palestine and the Palestinians Today, (London: Routledge, forthcoming 2010)

قطاعي الصناعة والقوى العاملة في هذه الدول. وأعرب عن أسفه لفشل الدول العربية المنتجة للنفط في تنويع إنتاجها الاقتصادي وخلق قوة عمل منتجة بدلاً من المجتمع الاستهلاكي وعن إحجامها عن الاستثمار في التكامل الاقتصادي مع الدول العربية المجاورة.

وعندما تناول سبل تحقيق التنمية دافع يوسف صايغ عن التنمية التي تقودها الدولة. وكان يعتقد، مثل أكثر المفكرين في مجال التنمية في الخمسينيات والستينيات، بأن قوى السوق لا يمكنها تحقيق النمو العادل والمستدام من تلقاء نفسها. وكان مدركاً للتحديات الخاصة التي تواجه دول العالم الثالث والتي تأخرت في التصنيع فباتت تواجه منافسة دولية أشد ممن سبقهم لذلك. وأوضح صايغ كذلك أن الدول النامية تواجه مشاكل داخلية أكثر صعوبة بدءاً من مقاومة القيادات التقليدية للتغيير، مروراً بمعدلات النمو السكاني السريع، والمطالب الشعبية القوية بإعادة توزيع الدخل. كما أكد على انه ليس من السهل التوفيق بين هذه الاحتياجات المتعارضة عبر آليات السوق.

وبصفته من مفكري ومناصري العالم الثالث رأى يوسف صايغ أن للوطنية دوراً أساسياً كفكر وسياسة في تحقيق التنمية المستدامة. وبالرغم من إدراكه أن التنمية التي تقودها الدولة قد تذهب باتجاه خاطئ، نظراً لأنها تعزز المحسوبية وعدم الكفاءة، إلا أنه كان يعتقد بأنه يمكن لقيادة وطنية مسؤولة وخاضعة للمحاسبة أن تمنع الفساد وتضمن أن تكون التنمية عادلة ومستدامة. كما رأى يوسف صايغ أنه لا يمكن الفصل بين التنمية والديمقراطية لأن التنمية تستدعي وجود قوى معارضة مسؤولة ونشطة. ولكن مذهبه المثالي وآماله في الستينيات اصطدمت في السبعينيات بفشل قادة الدول المنتجة للنفط بأن يكونوا أصحاب رؤية واضحة ويتجنبوا السقوط في فخ الاقتصاديات الريعية. ولقد أبدى يوسف صايغ أسفه على محدودية المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار مما كان له الأثر في حرمان الشعب من مساءلة قياداتهم فيما يتعلق بوعود التنمية.

ملاحظات

ملاحظات